

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

٢٤٥٤

٠٨٢
م

شرح آداب البحث ، كلاهما لطاشكيري زاده ، أحمد بن

مصطفى ١٢٩٨ هـ ، بخط إبراهيم المالكي الحنفي

سنة ١٢٨٤ هـ

١٢ ق ١٧ س ١٢٨٤ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١-١٢) ، خطها نسخ معتاد .

طبع بالاستانة بدار تاريخ .

الاعلام ١: ٢٤١ معجم المطبوعات ٢ : ١٢٢٢

١- المنطق أ- المؤلف بيد الناسخ ج- تاريخ

النسخ د- شرح آداب المولى أبي الخير ه- شرح

طاشكيري زاده على رسالته في آداب البحث .

١٢٨٢٥
م

١٣٧٨
١٢٩١٥١١

٠٨٢
م

شرح الرسالة العددية في الآداب للعبد ، تأليف منلا حنفي ،

شمس الدين محمد الحنفي الشيرازي - ٩٠٠ هـ ، بخط

إبراهيم المالكي الحنفي سنة ١٢٨٤ هـ .

١٢ ق ١٧ س ١٢٨٤ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٣-١٤) ، خطها نسخ معتاد .

الأزهرية ٣: ٤٧٠ الظاهرية (الفلسفة والمنطق) ٢٠٠

١- المنطق أ- المؤلف بيد الناسخ ج- تاريخ

النسخ د- شرح منلا حنفي على آداب البحث للعبد .

١٢٨٢٥
م

١٣٧٨
١٢٩١٥١١

٠٨٢
م

رسالة الاستعارات ، تأليف السمرقندي ، أبي القاسم بن

أبي بكر - بعد ٨٨٨ هـ ، بخط إبراهيم المالكي الحنفي

سنة ١٢٨٤ هـ .

٦ ق ١٧ س ١٢٨٤ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٥-٣٠) ، خطها نسخ معتاد .

طبع سنة ١٩٠٥ م كما في معجم المطبوعات .

الأعلام (ط ٤) ٥: ١٧٣ الظاهرية (علوم اللغة العربية)

١- علم البيان ، البلاغة العربية أ- المؤلف

ج- تاريخ النسخ د- الرسالة

ه- الرسالة الترشيحية .

السمرقندية

١٢٨٢٥
م

١٣٧٨
١٢٩١٥١١

ART

[illegible]

الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي لا مانع لطائفه ولا معاصر
 لقضائيه ولا مناقض لاشيائيه والصلوة
 على سيدنا محمد وسيدنا علي
 وبعد فقد كنت كسبت عتبة من
 السطور مع قلة الصناعة وكثرة
 التصور في علم المناهج والادب
 وقد قصدت الآن شرحها بقول الله
 الملك الوهاب محمدك اللهم يا حبيب
كل سائل ارضه المصالح فليبدل
 على الاستمرار المحمدي في ارضها الحكاية
 عن نفسه ليكن فرحا على صده كصده
 ودار المحمود بطريق الخطاب ليكون محمدا

وكان وجهه اقله وليايبه



في مقام الاحسان المعنى بان قيل الله
 كأنك تراه وعقبه بكلمة اللهم اطهرا
 لبحال الزراعة في ارضي محمد فالكند
 في حقه تعالى لا يحيل الا على الدهاء
 والتضرع واراد فقه بقوله يا حبيب كل
 سائل كما لا تلك الزراعة واشارة الى
 الموجود في قوله تعالى ادعوني استجب
 لكم وسلك في ذكر النبي م الى طريق
المذكورة وقال واضلي على نبيك المبعوث
 باقوى الدلائل المراد باقوى الدلائل
 القرآن العظيم لانه ابر المعجزات وفلك
 لان اعجاز لفظه دليل للسلفا ويطون
 فحوار دليل لارباب الكتاب مع انه
 معجزة باقية على وجه كل زمان وعلى
 الله واصحابه المتوسلين با عظم الوسائل
 والمراد به نبينا محمد عليه السلام لان
 دينه اكل الاديان وشرعه افضل

الحكمة

الشرايع الذي شرفه الله بالدراسة في النسخ
 والتبديل وله الشفاعة الكبرى يوم
 القيمة والوسيلة والمقام المحمود في
 الجنة الى غير ذلك من المضائل فاني
 وسيلة اعظم من شأنه كذلك ما جرى
 البحث بين المحب والسائل هو ما حوز
 من سألته عن الشيء وهو كجاري في
 المباحث والمحب مع ما حوز من
 جواب السؤال في يكون هذا براعة
 الاستهلال مركبا واما ما سبق من القوة
 الاولى من لفظ السائل فهو ما حوز
 من سألته الشيء وهو بمعنى سائل الموقوف
 فالمحب مع ما حوز من اجابة السؤال
 في يمكن ان يعتمد براعة الاستهلال
 بطريق التورية ولا يخفى ما في لفظ
 الدلائل والبحث من براعة الاستهلال
 وفي لفظ السائل والسائل من

القبض

القبض وبعد هذه رسالة المحقق
 في علم الادب واللام منها للمفسر
 كآر جي لتعيينها في هذا الفن لادب
 البحث مجتنباً عن طريق الاحلال
 والاضطراب لان كلامهما محل للبيان
 كما بين في موضعه وقد قيل كل طريق
 يقيد الامور ^{ممنوع} وخبر لا خير
 اوسطها والله اسأل ان ينفع بها
 الطالب وتقدم المفعول للتخصيص
 والاهتمام وما توفيقي الا بالله
 عليه توكلت واليه الاياب اكتب
 المرجع والصبر واعلم فيه تنبيه
 على ان ما بعده مما ينبغي ان يعتق
 بشأنه ويهم لتحصيلا ان المناظرة في
 اللغة ما حوز من النظم ومن
 النظر بمعنى الابصار والانتظار
 وفي الاصطلاح هي النظر بالقبض

امضا مع

من مع



من كائنين في النسبة بين الشين
 اظهر الصواب والراد بالنظر توجه
 النفس نحو المعقولات والبصيرة
 للقلب بمنزلة البصر للعين وانما قيد
 النظر بها لافراج النظر قبل تحرر الميت
 لان النظر هناك لا يكون مناظرة
 والمراد من كائنين كائنين المعلى والسافل
 لا اختصاصا بهما في عرف القصد
 الصاعدة فلا يكون مخالفة للمعاني
 في النسبة من غير تكلم ونظر المعلى
 والمتعلم في احد طرفي كالم مناظرة
 اذ لا يطابق عليها الغلظ والسائل
 والمراد بالنسبة النسبة كائنية
 المتساوية كائنية والايضا كائنية والافضا
 والمراد بالشأن الموضوع والمحل
 والمقدم والأتاني ويكرز به ذلك
 عن النظر في نفس النسبة

كثيرا

من حيث انها اعتبارية او ثابته في
 نفس الامر والا لما اقتص النظر هذه
 الصورة واراد باظهار الصواب الاشياء
 الى غرض المناظرة ويكرز به عن كمال
 لان الغرض منه حفظ اي وضع كما
 وهدم اي وضع كان ثم ان قصد
 المهارا عن قصد اظهار الصواب
 في يده مع ان ارادة غلظ كخصه
 وقصد اظهاره في يد كخصه ولا توجه
 شي من القصد من المذكورين من
 كونه غرضا للمناظرة الا ان السلف
 كانوا يقصدون ظهور الصواب
 على يد كخصه دفعا لحظ النفسين
 ونقض هذا المقرب بعدم صدق
 على المانع منعاً مجرداً اذ ليس له
 نظر في النسبة ويكان عند ان
 المانع ينقض الاشياء النسبة

King's
 Saudi
 University



195

فيكون من قبيل النظر فيها وكل من
أجابين وظائف اعتبرها العلماء
وللمناظرة واجب استجواب بعض المسائل
وهو الإمام الرازي أما وظيفة السائل
فثلاثة وأما قدمها وإن كان وظيفة
المعلم أقدم في الوجود لأن المناظرة
لا تتحقق إلا بانضمام وظيفة السائل
إليها أحدها المناقضة وتسمى النقض
التفصيلي وثانيها النقض وقد يقيد
بالاجمالي وثالثها المعارضة وهي تنقسم
إلى المعارضة بالقلب والمعارضة بالتركيب
والمعارضة باللفظ وسيجي تفصيلها
ولا ندر أي السائل إذا ان يمتنع مقدمة
الدليل وأما قدم المنع في الذكر فثلاثة
جزء الدليل والجزء مقدم على الكل طبعاً
أو يمنع الدليل نفسه أو يمنع المدلول
وأما قدم منع الدليل لأنه أصل بالسببية

إلى المدلول والأصل مقدم على الفرع
طبعاً فإن كان الأول وهو منع مقدمة
الدليل فإن منع مقدمة الدليل محذور
عن التأهلاً ومنع مقدمة الدليل
مقروناً بالسند الذي هو التأهلاً
للمنع بأن يقول لا نعم هذا لا يجوز لأن
يكون كذلك أو يقول لا نعم ذلك
وأما يلزم من ذلك أن لو كان
كذا ويقول لا نعم كيف وكال كذا فهو
المناقضة ومنها أي من المناقضة
نوع مندرج تحتها يسمى في قانون
التوجيه بالحل وهو أي كل عند
المناظرة تعيين موضوع الغلط وهو
كبار أنواع المناقضة وأرد على
مقدمة من مقدمات الدليل وأما
الفرق بينها وهو أن كل تأخير
على مقدمة يستتبع على الغلط بسبب

ينصح

105

استبانه شيء باخر ولا يشترط ذلك في
 سائر انواعها بل يكفي فيها ما يمنع لطلب
 الدليل واما منعه اي منع السائل
 مقدمة الدليل بالدليل اي اقامه
 الدليل على خلافها فهو عصب غير
 مسموح عند المحققين من اهل
 النظر خلافه ~~لأنه لا يجوز~~ لا
 ركن الدين الحميدي واما لم يسكروه
 لا ستازامه كخط في البحر لا انقلب
 وظنفة المتخاصمين لهم قد توجه
 ذلك اي منع السائل المقدمة بالدليل
 به اقامة الدليل اي بعد اقامه
 الجعل الدليل على تلك المقدمة
 التي منها السائل لان دليل السائل
 يكون معارضا للدليل المعلن ولهذا
 يورد على قانون التوحيد وهذا
 هو الذي يعنى يجوزين للنصب على

للبعض منهم وهو



يجوزهم الا انه غير الصحيح لا اصله
 ثانيا لا يصح امكان اصله اولا
 واما كان الثاني وهو منع نفس
 الدليل فان منع بالشاهد فهو النقص
 ويسمى اجماليا لانه راجع الى منع
 الشيء من مقدمات الدليل على
 الاجمال وذلك الشاهد على نوعين
 احدهما تخلف الحكم عنه لان الدليل
 لازم للدليل وتخلف اللازم عن
 الملازم لا يمكن فلا يكون تخلف
 الجعل عن الدليل الا لعنايته
 وثانيهما استلزام الدليل المحال وذلك
 لان الامور المتحققة في الواقع لا
 تستلزم المحال فاستلزام الدليل
 المحال لا يكون الا لعدم صحة في
 الواقع واعلم ان النقص قد يكون
 باجر الدليل في صورة الخلف بعينه

يجوز

بهو تغيير وقد يكون بأجر أو ما يخص
 الدليل وزيدته في الصورة المذكورة
 بتغيير ولا يخرج من التغيير المذكور
 عن كونه نقضا وقد ينقض بترك
 بعض الصفات ويسمى نقضا
 مكسورا واما منعه بلا شاهد
 من الشاهدين المذكورين فهو
 كطارة غير مجموعة اتفاقا
 بين ارباب النظر وذلك لان
 النسخ على شيء غير مدلل يكون لطلب
 الدليل فيسمع لان استعلام غير
 المعلوم جازع واما ما منع تبين
 الدليل وهو استعلام الثابت في
 نفس الامر فيكون راجعا الى جهل
 المسائل ولا يلزم من عدم علمه
 بالشيء عدمه في الواقع وان كان
 الثالث وهو منع الدلول فان منع

الساكن

السائل الدلول بالدليل فهو المعارضة
 واما منعه بلا دليل فهو تكاثر غير
 مجموعة ايضا اي كمنع نفس
 الدليل بلا شاهد اتفاقا من ارباب
 النظر لما قدرناه اتفاقا واعلم ان
 المعارضة مقابلة الدليل بدليل اخر
 مما منع الاول في ثبوت مقتضاه وهي
 تجري في الحكم بان يقيم دليل على
 نقيض الحكم المطالب وفي علة بان
 يقيم دليل على نفي شيء من المقدمات
 بعد اثبات المصل تلك المقدمة بالدليل
 والاول يسمى معارضة في الحكم والبيان
 معارضة في المقدمة ويكون في النسبة
 الى تمام الدليل مناقضة والمعارضة
 في الحكم اما ان يكون بدليل المعيل
 يقينه وهو معارضة بالقلب ومعارضة
 في المسئلة ينقض اما المعارضة في

صه

195

حيث اثبات نقيض الحكم واما النقيض
فمن حيث ابطال دليل المعلن او الدليل
الصحيح لا يقوم على النقيضات
واما ان يكون بدليل اخر وهو المعاوضة
كالصحة فان كان صورة كصوره
يسمى معاوضة بالمثل والافعاضة
بالغير واما وظيفة المعلن في كل من
الامور المذكورة اعني المناقضة
والنقض الاحكامي والمعارضة كما
عند المناقضة فاثبات المقدمة
الممنوعة بالدليل ان كانت كسبية
او بالسنبة عليها ان كانت ضرورية
تكون على الاول اما ان يسم السائل
المنقطة البحث او يمنع في باقى فيه
الثلاثة الاقسام المذكورة في وظيفة
السائل وهكذا الحال ينتهي الى عجز
المعلن وقبول السائل او ابطاله

قول على الاول وهو ما اذا
اثبت المعلن للمقدمة المنوعة
بالدليل انها

المعلن

المعلن سند اي سند المعلن ان كان
السند مساويا له اي لازما للمعلن
بان يلزم من ثبوته وانتقائه ثبوت
المعلن وانتقائه اذ منعه اي منع السند
المساوي مجردا عن الدليل المعلن
غير مفيد وذلك لان السند ما
يلزمه من جوانبه وروود المعلن فلا
يجوز ان يكون اعم اذ لا يلزم من ثبوته
الاعم ثبوت الاخص بل السند
اما اخص او مساويا ولا يفيد منهما
اصلا لان غرض المعلن طلب الدليل
على المقدمة المنوعة ولا يندفع
تلك المطالبة بمنع السند الذي
هو الشاهد وكذا لا يندفع
المعلن بابطال السند الاخص اذ لا
يلزم من انتقائه الملزوم الاخص
انتقائه الملزوم الاعم فلا يتيسر الكلام

195

الحكم فيه اما اذا حكم بالجد على المحرور
فيمكن ترجحه المنع عليه مثلا لا يصح
لا نتم ان الانسان حيوان ناطق فان
ذلك يحري محري ان يقال للكاتب
لا نسلم كتابك نعم يصح ان يقال
لا نتم ان هذا احد الانسان والحيوان
جنس له والناطق فضل له الى غير
ذلك فان هذه الدعوى صادرة
عنه ضمنا وقابلة بالمنع هذا الذي
ذكرناه من وخائف السائل والمعلل
طريق المناظرة كجارية بينهما واميا
ما لها اي ما يؤل الله المناظرة هو
انه اي الصغر الشأن لا كقولك
عن امرن اما ان يعني المعلل عن
اقامة الدليل على مدعاه وبسكت
عن المناظرة فذلك المعنى والسكت
هو الاتحام في اصطلاحهم

السائل

السائل عن الترضي له اي للمعلل
بما ذكرناه في وظائفه بان ينتهي الى
دليل المعلل الى مقدمة ضرورية
القبول بان يكون انكارها حرجا
عن طور العقل او ينتهي دليل الى
مقدمة مسلمة عند السائل فتكون
مضطرة الى القبول وذلك العجز هو
الالزام على اصطلاحهم في ان تقدير
عدم خلو البحث عن الامر من المذكورين
ينتهي المناظرة اذا احتمال الثالث
مردودا ولا قدرة لهما اي للمعلل
والسائل على اقامة وظائفها لا الى
نهاية لعدم وفاء الطاقة المشبهة
على ذلك واما اداب المناظرة فهي
سبعة اداب احدها انه ينبغي
للمناظر ان يحترز عن الايجاز والاختصار
في الكلام لئلا يكون محابا لفهمه

هـ

وثالثها انه ينبغي ان يكثر عن استعمال
 الالفاظ القريبة في البحث لئلا
 يؤدي الى اللبس وثالثها ينبغي ان
 يكثر عن غير النظم الى عدم النظم
 ورابعها انه ينبغي ان يكثر عن
 استعمال اللفظ المحمل في البحث بل
 تغييره على المعنى المقصود واللا
 يلزم التردد في فهم المعنى المراد ولا
 بأس باستفسار كضم معنى اللفظ
 المحمل وبعض من المناظرين عدوا
 ذلك الاستفسار سؤالا لكنه يكون
 السؤال بالمعنى اللغوي لا بالمعنى
 الاصطلاحي وهذا انما يجوز اذا
 كان اللفظ غريبا او اجماليا ليس
 معناه ما بالنقل عن اهل اللغة
 او بالنقل عن عرف اهل العالم
 او الخاص ولا يجوز فيما عدا ذلك

نقاه

اي صي
 في المقام

تقاه موقوف الغرض المناظرة المتباد
 هو اظهر الصواب ولذلك قيل ما
 يوجد فيه الاستنباط حسن فيه
 الاستقراء وخامسها انه ينبغي ان
 يكثر عن الدخول في كلام كخص قبل
 النظم اي قبل فهم مراده لئلا يلزم الضلال
 في البحث ولا بأس بالاعادة الى اقر
 النظم الى الاعادة مرتين اذ الكلام
 قبل النظم اقبح من مطالبة الاعادة
 وسادسها انه ينبغي ان يكثر عن
 الغرض بقرض المناظرة لما لا دخل له
 في المقام لئلا يلبس الكلام ويحصل
 البعد عن المقام وهو اظهر الصواب
 في مجلس واحد وسابعها انه ينبغي
 ان يكثر عن الضحك ورفع الصوت
 في اثبات المناظرة وامثالها من اظهار
 البطش وتكرار اليد وما يدور

انه نقى

King Saud Univ

King Saud Univ

1957

Copyrighted material

كتاب المناظرة

على السهولة لان هو لا ي من اوصاف
 جهلا ليسرون بذلك جهلهم قال
 بعض النقاد ما لي اذا اذنت حجة
 قابلني بالضحك والفتنة وان
 كان ضحك المرء من افقه فالجب
 في الصور ابا افقه ويروي بالفتح
 بدل الضحك وافقه يدله افقه
 وثامها ان ينفى ان كثر المناظرة
 عن المناظرة من اهل المهابة والا
 حرام ليلاب كل ذهني بجلال قدر
 كثر فيقط حدة ذهني ودقة
 فكري وتنفذ غرض المناظرة وتاسيها
 ان ينفى ان لا يكسب المناظرة كثر
 حجة لان ا ستمار كثر دجبا
 يؤدي الى صدور الكلام الضعيف
 عن المناظر فيكون سببا لتبليغ كثر
 الضعيف عليه وهذا شنع وجوه

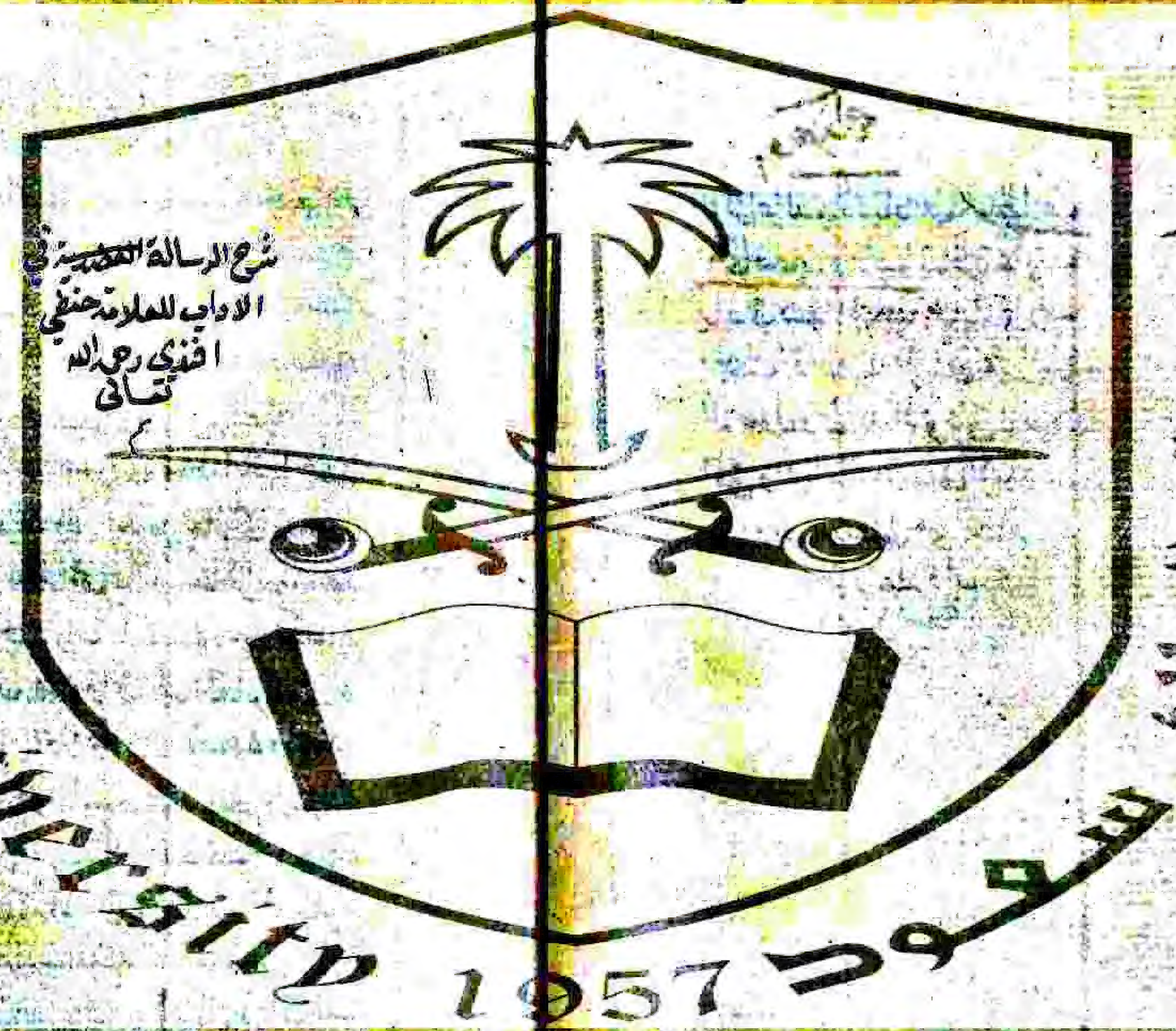
وهذا

الا لزام الذي ذكرناه من وظائف
 المتخاصمين واداب المناظرة غاية ما
 يراد في هذا الباب اي باب اداب
 البحث اذ لا مزيد عليها في تقرير القواعد
 الاصول ومن الله التوفيق لاظهار
 الحق والهام الصواب في كل باب
 ولحمد لله تعالى على التمام
 وعلى رسوله واله
 افضل الصلاه
 واتم السلام

King Fahd University

195

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله جعل الله محاطا بينها على
القرب ولأن اللاتقي مجال الحامدان
يلاحظ المحمود أولا حاضرا وشاهدا
ثم بحمد واستبان منه وجهه بعد ثم
قوله لك وإن كان المقام لكونه
لتمام الحمد فيقضي تقديمه ويصح
أن يكون التقديم للتعظيم والشرف
وإن يكون لتأكيد الاختصاص **والمدة**
الاستفاد من كلمة اللام إذ تقديم
الحمد أيضا يفيد الاختصاص **والمدة**
من من عليه وما يقال من أن المنة
منهية لقوله تعالى لا تطعوا أصدقاكم

بالن

بالن والأذى مدفوع بان النهي عنه
هو منه النعم لا امتنان المنعم عليه وأيضا
الخطاب مخصص بغير الله تعالى
وبدل عليه قوله تعالى يمنون عليك
إن أسأركم قل لا كنوا على سلاكم بل
الله يمن عليكم إن هذا كرم وعلى نيات
الصلوة والتحية بذلك أيضا ههنا
في التقديم على الطريقة السابقة تعظيما
لجانه وإفادة للاختصاص مع بعض
التكاثف السابقة هناك ولوارد في
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
بالصلوة على الله عليهم الصلوة والسلام
كما هو باب المصنفين لكان أدنى
أذا قلت بعلوم تأمر حذري أن كنت
نأقلا بأي وجه كان **فقط** منك
القصة أي صحة النقل إن لم تكن
معلومة للطالب لا نهالو كانت

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, yellowed paper.

عائده تھوڑے عرصے میں



عليه هذا هو الكلام في تطبيق الدليل
على انه لا يمنع النقل ما في تطبيقه على
انه لا يمنع المدعى هو ان المدعى من حيث
انه مدعى ليس بمقدمة الدليل اصلا
فلا يتوجه على المنع بالمعنى الحقيقي
واما قيدنا المدعى بقيد من حيث هو
مدعى من حيث هو مدعى اذ قد يكون
جزا من دليل مدعى اخر فيتوجه
المنع عليه حقيقة لكنه ليس بمدعى
بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل
واعلم ان ما ذكره المصنف انما يدل على
ما ادعاه اذ كان المنع حقيقة في
المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي
منحرفا فيه ايضا لا يدل على معناه
المجازي ما هو والظاهر من عبارته
انه معني واحد مشترك بين منعي
النقل والمدعى ولا شيء ههنا يصح

لذلك

لذلك سوى الطلب فمنع النقل يكون
بمعنى طلب نصيحة او صحة والمنع
المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه
فالطلب مشترك بينهما وينبغي ان يعلم
ان المنع له معنيان احدهما اعم وتأول
للتفرض والمناقضة والمعارضة هـ
جميعا والثاني اخص ويقال له
مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه
شي من هذه الثلاثة على النقل والمدعى
فان حمل المنع في عبارة المصنف على المعنى
الاول حتى تكون كل ما منتفية فالدليل
الذي ذكره لا يفيد ذلك ان هو يخص
بالمناقضة وان حمل على المعنى الثاني
فالتفصيل ليس بجيد واذا عرفت
ان المدعى لا يمنع فاعلم انه اذا استقلت
به اي بالدليل منع ذلك منا مجرد الي
عاديا عن السند او مع السند

صنف لفظ
على ما ادعاه

بمعنى طلب نصيحة او صحة والمنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه فالطلب مشترك بينهما وينبغي ان يعلم ان المنع له معنيان احدهما اعم وتأول للتفرض والمناقضة والمعارضة هـ جميعا والثاني اخص ويقال له مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شي من هذه الثلاثة على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبارة المصنف على المعنى الاول حتى تكون كل ما منتفية فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك ان هو يخص بالمناقضة وان حمل على المعنى الثاني فالتفصيل ليس بجيد واذا عرفت ان المدعى لا يمنع فاعلم انه اذا استقلت به اي بالدليل منع ذلك منا مجرد الي عاديا عن السند او مع السند

بمعنى طلب نصيحة او صحة والمنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه فالطلب مشترك بينهما وينبغي ان يعلم ان المنع له معنيان احدهما اعم وتأول للتفرض والمناقضة والمعارضة هـ جميعا والثاني اخص ويقال له مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شي من هذه الثلاثة على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبارة المصنف على المعنى الاول حتى تكون كل ما منتفية فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك ان هو يخص بالمناقضة وان حمل على المعنى الثاني فالتفصيل ليس بجيد واذا عرفت ان المدعى لا يمنع فاعلم انه اذا استقلت به اي بالدليل منع ذلك منا مجرد الي عاديا عن السند او مع السند

ويقال له المستند ايضا وما يذكّر
 لقوية المنع بزعم المانع وان لم يكن
 مفيدا في الواقع على ما قيل اعلم
 ان المنع على ما ذكره منع بعض
 مقدمات الدليل او كلها على سبيل
 التقييد لا منع الدليل لان منع الدليل
 اما ان يقرن بشاهد يدل على المنوعة
 او لا فان كان الاول فهو نقص اجمالي
 لا مناقضة وان كان الثاني فهو
 مكابرة غير سموعة اصله فعلى ما
 ذكره يجب حرف عبارة المصنف عن
 ظاهرها ان يقال منع مقدمة الدليل
 ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع
 طلب الدليل على مقدمته ولعل الباعث
 ههنا لذلك التنبه على انه ينبغي
 ان يتوقف السائل حتى يقرر المعدل
 مجموع مقدمات دليله ثم يشرع

فيتعرض

لا بد من الدليل او كلها على سبيل
 التقييد لا منع الدليل لان منع الدليل
 اما ان يقرن بشاهد يدل على المنوعة
 او لا فان كان الاول فهو نقص اجمالي
 لا مناقضة وان كان الثاني فهو
 مكابرة غير سموعة اصله فعلى ما
 ذكره يجب حرف عبارة المصنف عن
 ظاهرها ان يقال منع مقدمة الدليل
 ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع
 طلب الدليل على مقدمته ولعل الباعث
 ههنا لذلك التنبه على انه ينبغي
 ان يتوقف السائل حتى يقرر المعدل
 مجموع مقدمات دليله ثم يشرع

لا بد من الدليل او كلها على سبيل
 التقييد لا منع الدليل لان منع الدليل
 اما ان يقرن بشاهد يدل على المنوعة
 او لا فان كان الاول فهو نقص اجمالي
 لا مناقضة وان كان الثاني فهو
 مكابرة غير سموعة اصله فعلى ما
 ذكره يجب حرف عبارة المصنف عن
 ظاهرها ان يقال منع مقدمة الدليل
 ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع
 طلب الدليل على مقدمته ولعل الباعث
 ههنا لذلك التنبه على انه ينبغي
 ان يتوقف السائل حتى يقرر المعدل
 مجموع مقدمات دليله ثم يشرع

فيتعرض لما يتعرض وتمكن المناقشة
 فيما ذكره بانكم كيف يجوز ومنع
 مقدمة معنية من الدليل بلا شاهد
 يدل على المنوعة ولا تعدونه مكابرة
 ولا بد من الفرق بينهما تا مل حتى يظهر
 لك الفرق بينهما وههنا كلام يستدعي
 المقام ابراده وهو ان الناظر في مقدمات
 ربما يجد نفسه مترددة في بعض
 منها على التقييد او في كل واحد منها
 كذلك وربما يجد نفسه حاملة بفساد
 بعض منها على التقييد او بفساد كل
 واحد منها كذلك وربما يجد نفسه
 حاملة بفساد المجموع كيث هو مجموع
 وغير حاملة بفساد كل واحدة منها
 على التقييد وعلى الثاني يصح ان يكون
 مانعا وطالبا لدليل عليها كذلك
 كحيث يكون مانعا وايضا يصح ان

لا بد من الدليل او كلها على سبيل
 التقييد لا منع الدليل لان منع الدليل
 اما ان يقرن بشاهد يدل على المنوعة
 او لا فان كان الاول فهو نقص اجمالي
 لا مناقضة وان كان الثاني فهو
 مكابرة غير سموعة اصله فعلى ما
 ذكره يجب حرف عبارة المصنف عن
 ظاهرها ان يقال منع مقدمة الدليل
 ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع
 طلب الدليل على مقدمته ولعل الباعث
 ههنا لذلك التنبه على انه ينبغي
 ان يتوقف السائل حتى يقرر المعدل
 مجموع مقدمات دليله ثم يشرع

1257

وَالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَنْفِقُونَ
مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً
سَبِيلًا لِّقُبُلٍ مُّخْتَلِفَةٍ أَوْ لِكُلِّ
يَوْمٍ مَّوَدَّةٍ وَاسْتَفْضَيْنَا لَهُمْ
دِينَهُمْ فِي مَا خَلَّفُوا الْبَيْتَ الْأَرْثَى
لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْبِهِمْ
غَائِبُونَ وَالْيَوْمِ الْآخِرُ أَكْبَرُ

يبين بالدليل أو بالتبينة فساد الكل
أو الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم
بفساد الكل فحينئذ يكون ناقضا
بنقضا اجماليا ويصح ان يبين بالدليل
أو بالتبينة فساد المقدمة التي حكم
بفسادها ولم يفرض للمجموع ولم
يطلب الدليل عليها فحينئذ لا يكون
ناقضا نقضا اجماليا تفصيليا اذ هو
طلب الدليل على مقدمته ولا طلب
ههنا ولا ناقضا نقضا اجماليا وهو
ظاهر فحينئذ تخل حصر كلام الخصم
في دليل الممثل في المناقضة والنقض
الاجمالي والقول بانه عصب لأن
الممثل مادام ممثلا يكون التقليل
حقه ليعلم حقيقة دليله أو بطلانه
وليس للممثل هناك المطالبة
ذلك مردود بانه لو تم لدل على ان

النقض غصب بل المعارضة أيضا
وما هو جوابكم فهو جوازا وعلى
الثالث يكون ناقضا نقضا اجماليا
فقط ولا يدفع السند بالمنع والا
بطال الا اذا كان مساويا للمنع فحينئذ
يدفع بالابطال اعلم ان الكلام من
المطل على سند المنع على وجهين
الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد
سواء كان السند مساويا او لا لان
منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب
اثبات المقدمة المحذورة الممنوعة
التي يجب على المطل عند منع المانع
اثباتها والثاني على سبيل التقي
بالدليل او بالتبني وهو انما يفيد
اذا كان السند مساويا لم يثبت يلزم
من دفع السند دفع المنع ولهذا
التفصيل عمننا الدفع في كل المص

قوله الا اذا كان ما ويا بمعنى ما واة الله
المعنى ما واة لا تشاء المقدمة الخمسة ونقصها
الكل في قولنا لا اسم ان الاربعة زود لم لا يجوز
ان يكون قد واة ان قولنا الاربعة زود لم لا يجوز
الاربعة فليست زود ولة الاربعة زود لم لا يجوز
من كلام المحقق المسمى الذي ذكرناه استفاد
من بعض المحققين من اشياء اخره من

اولا وخصضا ثانيا الا بطل ويمكن
ان يخص الدفع في الا بطل في كلام
المصر كما هو الظاهر ويكون المعنى
لا يبطل السند الا اذا كان مساويا
فانه حينئذ يبطل لكن يكون الكلام
على السند على سبيل المنع مذكورا
بالكلية في المتن على هذا التوجيه
وانت خير بان مجرد المساواة لا
يستلزم ان يكون السند بحيث يلزم
من انتفاء السند انتفاء المنع او عدم
انفكاك شيء منها عن الاخر يكفي
فيها وان لم يتحقق اللزوم بينهما وهو
ظاهر حينئذ لا يكون دفع السند
المساوي على اطلاقه مستداعا لهم
يقولون كذلك وان كانت عبارة
المصر قابلة للتوجيه فافهم فان
قيل السند على ما نقلتموه وهو ما

يرزق

ما يذكر لتقوية المنع بزعم المانع وان
لم يكن مقيدا في الواقع حينئذ يجوز
ان يكون اعم فحينئذ دفعه كالمساوي
فلا يصح صرف دفع السند في المساوي
قلنا عدم دفع السند اعم على تقدير
جوازها لا لانه لا يلزم من دفعه
دفع المنع كما هو في الاخص حتى يرد
ما ذكرتم بل ان السند لو كان اعم كان
مجامعا للمقدمة المحذورة كتحقيق
لمعنى التعميم فاذا ابطاله بغير الملل
اذ يبطل بسببه مقدمته كما يبطل
منع السائل تأمل فعبه ما فيه او نقض
الدليل وههنا محمول على ظاهره كما
بالتحلف اي تخلف الحكم عن الدليل
وههنا سوال مشهور وهو ان النقض
لا يختص بالتحلف المذكور بل هو عبارة
عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل

عزيمى ما يتخلف الحكم المذكور عنه
اولا ستكرامه لفساد اخر على اي وجه
كان من كصوصيات او عورضى اي
الدليل ولو فرض بما ادعى المدعى على
ما قيل لا حصل السياق الكلام وايضا
المعارضة ظاهرة في الدليل من المدعى
بدليل الخلف اي بدليل يدل على خلاف
ما يدل عليه دليل المثل او يقتضيه
سواء كان دليل المعارض عين دليل
المثل كما في المناطات العامة
الورود في معنى معاينة بالقلب
او كان صورته كصورته في معنى
معارضة بالمثل ولا تعارضه بالغير
ولما كان السائل مستدلا فيها ففي
الصورتين اي النقض والمعارضة
صحت مانعا اي سايلو يعني ان المثل
الاول في الصور بين نصير مانعا

سايلو

سايلو فاما ان السائل هناك ثلاثية
مناسب كذلك للمدعى الاول في كل واحدة
من هاتين الصورتين تلك المناصب
وما يقال من ان المعارضة لا تعارض
فان فاسد غير معتد بها ويمكن ان
يجعل المانع في عبارة المص على المناقض
وهو الظاهر كمن الاول اولى واعلم
ان ترتيب المنوع على ما ذكره المحقق
الحواري في المحاكم هو ان النقض
مقدم على المناقضة وهي على المعارضة
فالوجه المص للنقض على المناقضة
وهو الظاهر كما ان الاول اولى واعلم
ان ترتيب المنوع لوافق الوضع الطبع
وايضا ان المنوع الثلاثة تجري في
البيهات ايضا كما لا يخفى على من له
تبصر فالقصر على الدليل اما لاكتفاء
بالاصل او كجمل الدليل اعلم بالحكمة

بان فتقول الظاهر انه متعلق بقوله
في صدر الرسالة اذا قلت بكلام
اي هذا شريع في تمثيل جميع ما سبق
الله تعالى تكلم بكلامه اذني وهو ما
لا يسبق على وجوده عدمه ناقلا
عن المقاصد الظاهرية اسم كتاب
لكنه ليس هو المشهور لانه لا يسمى
الافتا اذني والمصنف مقدم عليه
فان طلب النقل فتحضر المقاصد
او قد عينا بدليل انه استند الكلام
مقتضى الى ذاته وفي بعض النسخ
اليه اي الى ذاته قال الشيخان
واحد وكلام الله موسى بكلامه هذا
بان اسماه الله تعالى وفيه
ان هذا الدليل على تقدير تمامه انما
يدل على ان الكلام صفة ثابتة له
على ما على ما على ما في نفسه

بوجود

بوجود غير مسبوق بالعدم فلا
لاحتقال ان يكون كالقدم الذاتي والوجود
الذاتي ولا يلزم من كون الشيء صفة
شيء وثابتا له كونه موجودا او ثابتا
في نفسه مطلقا فضا عن يكون
في الازل والا يلزم ان يكون للوجوب
تعالى صفات موجودة اذلية اكثر
من ان تخصي مع انه ليس كذلك
نقل وعقلا فان قيل المدعى ليس
الا ان الكلام صفة ثابتة له اذ لا
وجوده في نفسه ليس بما خور
في المدعى فتدفع الشبهة قلنا هم
يقولون بوجوب الكلام وبعده
من الصفات القديمة وويلهم هو
هذا على ان كونه ثابتا في الازل
ايضا لا يلزم من الدليل فيه ما فيه
وفيه ما فيه فتدفع كذا في الجاز

King's College London

195

Copyrighted material

بان يقال لا نسلم انه اسنمه الى ذاته
 حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق
 الكلام على سبيل المجاز سواء كان في
 النسبة او في الطرفين فيندفع بالقر
 نقره ان الحقيقة اصل والمجاز فرع
 فلا يحتاج الى دليل ارادة حقيقة
 وانما الدليل على من رجم انه اراد غير
 المعنى الاصيل او ينقض بالحال
 بان يقال انه اتيند تخلف الى ذاته
 كاللهم حيث قال الله تعالى خلق
 سبع سموات الاله فيوجد الدليل
 الدال على ان الكلام صفة ازلية
 في كالحق ايضا مع انه اراضا
 اذهو عبارة عن تعلق القدرة
 بالقدور فتخلف حكم عن الدليل
 والله اشار بقوله فيل ان اضافة
 القدرة الى المقدور والقدرة صفة

195

ازلية في كالحق ايضا مع انه اراضا
 اذهو عبارة عن تعلق القدرة
 بالقدور فتخلف حكم عن الدليل
 والله اشار بقوله فيل ان اضافة
 القدرة الى المقدور والقدرة صفة
 صفة ازلية تؤر في المقدور
 عند تعلمها بها فيمنع مستندا بان
 حقيقي بان يقال لا نسلم انه اضافة
 لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقة
 كالقدرة او يعارض بان تادية له
 الحروف كادنة تفره ان يقال ان
 ذلكم وان دل على ان الكلام صفة
 ازلية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا
 ما يدل على انه ليس كذلك وهوان
 الكلام مركب من الحروف كادنة وكل
 ما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل
 وقد علم من هذا للمعبر ما في عبارة

كالحق ايضا مع انه اراضا
 اذهو عبارة عن تعلق القدرة
 بالقدور فتخلف حكم عن الدليل
 والله اشار بقوله فيل ان اضافة
 القدرة الى المقدور والقدرة صفة

كالحق ايضا مع انه اراضا
 اذهو عبارة عن تعلق القدرة
 بالقدور فتخلف حكم عن الدليل
 والله اشار بقوله فيل ان اضافة
 القدرة الى المقدور والقدرة صفة

المص من المسامحة اذ الكلام ليس
تأدية لحواف بل هو مركب من كوف
كما ذكر وهو المراد ويؤيده قوله
فيمنع بان يقال انا لان اسم ان الكلام
مركب من كوف وسند هذا المنع
قوله ان الكلام لفي الفوائد وانما جعل
الكلام على الفوائد ليعلم الكلام
الاول بالمعنى الغير المشهور الذي
قال به القائلون بان الله تعالى تكلم
والثاني بالمعنى المشهور ولما كانت
هذه المسئلة من خواص عمل
الكلام وما حوزة ههنا على سبيل
التفصيل وكان تفصيلها غير مناسب
لهذه الحالة اقتصرنا على تقريرها
فيها وتوضيحها ولم نؤثر ان نذكر عليه
مستداهه لكن نورد مسئلة مشهورة
متعلقة بنفسها هذا فان حقيقتها ينبغي

للمبتدئين

للمبتدئين وهي ان المعارضة في
المعقولات كالنقض في الدلائل
بان يقال ان دليلكم لو كان يجمع مدعا
صحيحا لما صدق بعض مدلوله
لكن عندنا دليل على صدقه فلا يكون
صحيحا. يكون محصل المعارضة
نقضا اجماليا فانها تدل على دليل
المطلوب فما لا يتحقق ان يستدل
به على المطلوب ووجه التخصيص
بالمعارضة في الدلائل العقلية
انها ملزمة ومات بالشيء الى
مدلولها لا انها بخلاف الاولات
العقلية اذ هي امارات على تحقيق
الدلول ولا يلزم من تحقق امارات
الشيء تحقيق ذلك الشيء هذا ما
قالوا في بيان هذه المسئلة وانت
خير بان تار كروه في بيان كون

King Saud Univ



195

كون المعارضة في قوة النقص انما يدل
 على ان كل دليل عقلي يعارض ما كان ان
 ينقض لكن لا يمكن ان يكفى في كونها
 في قوتها اذ ماله الاستدراك واستلزام
 التي شيئا لا يقتضي كونه في قوته
 ولما ذكره في وجه التخصيص ما يتم
 اذ كان كل دليل عقلي طيبا وكل
 المعنى متين خيرا واخيرا وايضا الامم
 في مطابق الدليل المتساو لها فكيف
 يكون الدليل ملزوما واليقيني غير
 ملزوم وبما جلة الفرق على ما ينبغي
 ولتختم الكلام على هذا المقدار لئلا
 يجر الى اللال والى الله المرجع والمآل
 اعلم ان كواشي المسبوبة الى المحقق الشرف
 قدس سره بهذه الرسالة لما لا فطنها
 في نسخ مقددة ووجدت بعضها
 سخيا ولم يبق اعتاد عليها لم التزم
 نقلها

نقلها بل قررت الكلام على وجه
 لا خطئه ووقع في بعض فقراتنا
 موافقا لتقريره وبعدها غير موافق
 له فامل وانصف فان وجدت
 حقا فاتبعه والا فاصحكه فان
 الله لا يضيع اجر المحسنين وكحد
 لله رب العالمين وصلى الله
 على من لا نبي بعده محمد وآله
 ولين الله تعالى من بعده المنقر
 الى فضل ربه ذي البركه في
 ابراهيم الملقب كفي عالمه
 الله بلطفه كفي كان
 الفاعل من تحتها
 يوم الاربعاء
 نصف عا دى
 الاول
 اربعه
 وما

٢٥

الاستعارات للعلماء
أي البيت الفني
قدس

سيرة

جامعة الملك سعود



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

نور العظمة الـ فله لا سقر لك
أما كل عظمته وخطيئة أن يكون للمهد الذهبى
والتقى أو التقوى فان كلامه ان العظماء اذرى
فان يدعى اليك بالذي ضلحاه عليه وهم
اشرف لهم

البرية وعلى آله وذوي القربى
الزكية وبعد فان معاني الاستعا
وما يتعلق بها قد ذكرت في الكتب مفصلة
عبارة الصبط فاوردت ذكرها
مجملة مفصلة على وجه نطق به كتب
المقدمين ودل عليه زبر المتأخرين
فقطت فرائد عوائد التحقيق معاني
الاستعارات واقسامها وقراينها
في شئونة عمود العقد الاول
في انواع الجارزونية تحت فرائد
الاولى الجارز المفرد اعني الكلمة المستقلة
في غير ما وضعت له لعلاقة مع

الاعيان للربيع مجاز عظيم من اسناد الحكماء
العقل من كبرية الافكار



فربما ماغة عن ارادته ان كانت علامة
 غير الشابهة فجازرسل والا فصرحة
 الفريدة الثانية ان كان المتع
 اسم جنس اى اسما غير مشتق فالاستعا
 اصلية. والا فتبعية لجرياها في اللفظ
 المذكور بعد جرياها في المصدر ان كان
 المستعار مشتقا وفي متعلق معنى
 الحرف ان كان حرفا والراد بمتعلق
 معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعاني
 المطلقة كالابتداء وكوه وانكر البقية
 السكاكي وردوها الى المكنية كما استوفى
 الفريدة الثالثة ذهب السكاكي
 الى انه ان كان المستعار له محققا حقا
 او عقلا فتعريفية والا فتجلية وتكلف
 لك حقيقة الفريدة الرابعة
 الاستعارة ان لم تقترن بما يلزم شيئا
 من المستعار منه والمستعار له تطلق

91

او عقلا فحقيقة والافتحلية وتكشف
لك حقيقة الفريدة الرابعة
الاستقارة ان لم تقم ان بما يدور شيئا
من المستقر منه والمستقر له تطلق

كواريت اسدا وان قرنت بما يلزم
المستعار منه فرشحه كواريت اسدا
في كوامله لبدانظاره لم تعلم وان
قرنت بما يلزم المستعار له فخرده كواريت
اسدا سلكي السماع اي تام السماع
والترشيح البالغ لاشتماله على كميته
المبالغة في التشبيه واللاطراف
البلغ من التورية واعتبار الترشيح
والتي يدا نما يكون بعد تمام الاستعار
فلا تعد قرينة المرحمة تجيدا كواريت
اسدا برمي ولا قرينة المكنية ترشحا
الفريدة الخامسة الترشيح
يكوز ان يكون باقيا على حقيقة
تابع الاستعارة لا يقصد به التيقن
ويكوز ان يكون مستعار من ملائيم
المستعار منه للملائيم المستعار له ويكمل
الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل

الله

الله جميعا حيث استعير كحل للمعنى
وذكر الاعتصام ترشحا انابا قيا على
معناه او مستعارا للتوق بالعبادة
الفريدة السادسة المجاز
المركب وهو اللفظ المركب المتعمل
في غير ما وضع له مع قرينه كما لمفرد
ان كانت علاقته غير الشابهة فلا
يسمى استعارة والاسمى استعارة
تمثيلية كواريت اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى اي تترده في الاقدام
والامحاور لا تدري ايها اوعى
العقل الثاني في كميته
معنى الاستعارة بالكناية اتفقت
كلية القوم انه اذا شبه امر باخر
من غير لقرنه يعني من اركات
المشبهة سوى المشبه ودل عليه
بذكر ما يخص المشبه به كان هناك

King's College

استعارة بالكناية لكن اضطربت اقوالهم
 والتعرض لها في ثلاثة فرائد قريبة
 قريبة اخرى لبيان انه هل يجب
 ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية
 مدورا بلقطه الموضوح له امر لا
 الفريدة الاولى ذهب السلف
 الى ان الاو الذي ثبت للمشبه من
 خواص الاستعارة لفظ المشبه
 به المتعارف المشبه في النفس
 الرموز اليه بذكر لازمه من غير
 تقدير له في نظم الكلام وذكره في
 قرينة له على قصده من عرض الكلام
 وحشد وجه تسميتها استعارة
 بالكناية او مكنية ظاهرا واليه
 ذهب صاحب الكشاف وهو
 المختار الفريدة الثانية
 يشعر ظاهرا كلام السكاكي بانها

لفظ

لفظ المشبه المتعمل في المشبه
 به وادعاء انه عينه واختار البنية
 اليها يجعل قرينتها استعارة بالكناية
 وجعلها قرينتها على عكس ما ذكره القوم
 في مثل نطقت كمال من ان نطقت
 استعارة لدلت وكمال قرينة ويد
 عليه بان لفظ المشبه لم يعمل
 الا في معناه فلا يكون استعارة وهو
 قد صرح بان نطقت مستعار للامر
 الوهمي فيكون استعارة في الفعل
 والاستعارة في الفعل لا تكون
 الا بنية الفريدة الثالثة
 ذهب نخطيب الى انها التسمية
 المخر في النفس ومع لا وجه لسميتها
 استعارة الفريدة الرابعة
 لا يشبه في ان المشبه في صورة الا
 استعارة لا يكون مدورا بلقط المشبه كما

بالكناية

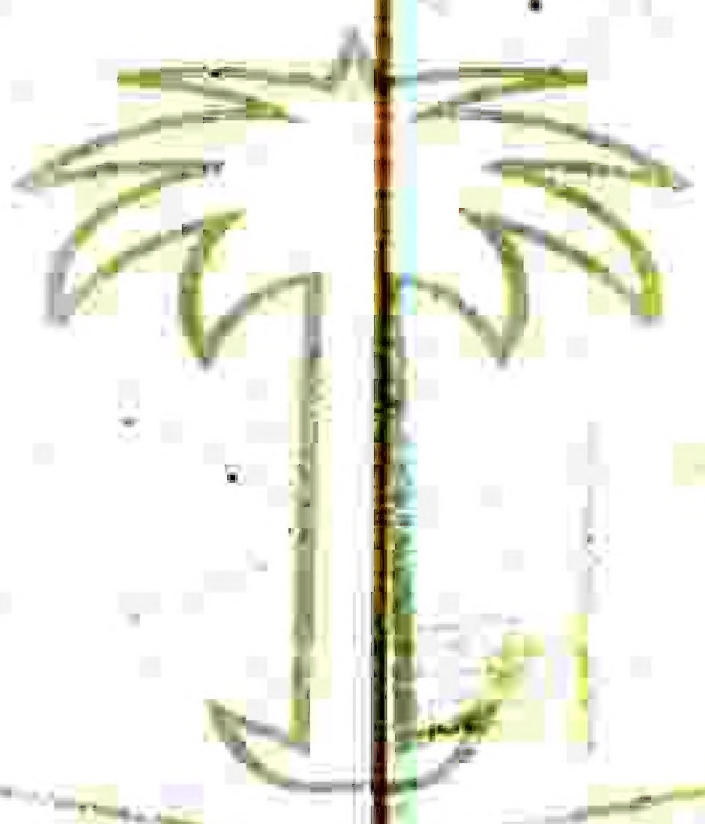
في صورة الاستعارة بالتمثيل
 المصروفة وانما الكلام في وجوب
 ذكره بالقسطه ولكن عدم الوجوب
 لجواز ان يشبه شي بامر من يستعمل
 لفظ احدهما فقد اجمع المصروفة
 والمكينة مثاله قوله تعالى فازلقها
 الله لباس الجوع وكوف فانه يشبه
 ما غشي الانسان عند الجوع من
 اثر الضر من حيث الاشتغال
 باللباس فاستعمل له اسما ومن
 حيث الكراهية بالطعم الى البشع
 فتكون استعارة مصروفة نظر الى
 الاول ومكينة نظر الى الثاني
 وتكون الازاقة تخيلا والعقد
 الثالث في كفيق قرينة الاستعارة
 بالخفاية وما يذكر زيادة علمها
 من ملايمات المشبه به في كفو

طالب

طالب المنية ثبت بفلان وفيه
 ست زايد الفريدة الاولى
 ذهب السلف الى ان الامر الذي
 اثبت للمثبه من خواص المشبه
 به يستعمل في معناه كحقيقي وانما
 المحاذ في الاثبات ويسمونه استعارة
 تخيلية وكأمنون بعد ما انعكاس
 المكينة عنه عنها واليه ذهب
 الخطيب الفريدة الثانية
 جوز صاحب الكثاف كونه استعارة
 كيميائية للملح المشبه كافي
 قوله تعالى يفضون عهد الله
 حيث استعمل كحل للعهد والنقض
 لا بطلاله الفريدة الثالثة
 حوز السكاكي كونه استعارة في امر
 وهي توهمة الكلام بغيرها بمعناه
 كحقيقي وبغيره تخيلية ولا كفي

انه تصف الفريدة الرابعة
 المتأخر في قرينة الكنية انه اذا لم يكن
 المشبه المذكور تابع يشبه رادف
 المشبه به كان باقيا على مناه كعقبي
 وكان اثباته استعارة تخيلية كطالب
 الكنية وان كان له تابع يشبه
 ذلك الرادف المذكور كان متقاربا
 لذلك التابع على طريق اليمر مع
 الفريدة الخامسة كاسمي
 ما زاد على قرينة المرحلة من غلام
 المشبه به ترشحا كذلك بعد ما
 زاد على قرينة الكنية من الملامح
 ترشحا لها ويجوز جعله ترشحا للتخيلية
 اما الاستعارة الحقيقية فظاهر
 وكذا التخيلية على ما ذهب اليه
 السكاكي لان التخيلية مفرحة
 عنده واما الاستعارة التخيلية

على مدح



على منذهب السلف فلون الترشيح
 يكون للبحار العقل ايضا بذكر ما لم
 ما هو له كما يكون للبحار اللغوي المثل
 بذكر ما يلزم الموضوع له والتشبيه
 بذكر ما يلزم المشبه به والاستعارة
 المرحلة كما سبق ووجه الفرق
 بين ما يجعل قرينة ويجعل نفسه
 تحيل او استعارة حقيقية وان
 ما يجعل زائدا عليها وترشحا قوة
 الاختصاص بالمشبه به
 فأيها أقوى اختصاصا
 وتعلقا به فهو القرينة
 وما هو به
 ترشيح

كتبها بنفسه ولما اراد الله من بعده
 المعترف الى ربه ذي البر الكفى
 ابراهيم الملقب كفى عالمه
 الله بلطف كفى
 في سنة ١٢٠٥

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>